لُبَابُ الْبَيَانِ

شرح على أقسام الاستعارة

للشيخ حسين بن محمد النماوي المالكي

تأليف :

الإمام العالم العلامة قدوة الجاويين

الشيخ محمد نووي بن عمر البنتني الشافعي

اعتنى به :

أبو أرشد دني ولدان الجمفاكي البنتني

DĀRUL WILDĀN

لُبَابُ الْبَيَانِ

شرح على أقسام الاستعارة

للشيخ حسين بن محمد النماوي المالكي

تأليف :

الإمام العالم العلامة قدوة الجاويين

الشيخ محمد نووي بن عمر البنتني الشافعي

اعتنى به :

أبو أرشد ذني ولدان الجمفاكي البنتني

DĀRUL WILDĀN

لُبابُ البَيانِ

شرح على أقسام الاستعارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ / ٢٠٢٥ م

عنوان الكتاب	:	لباب البيان
المؤلف	:	الشيخ محمد نووي البنتني الشافعي
بلد الطباعة	:	جمفاكا، كريسك، تنجرانج، بنتن
عدد الصفحات	:	٤٦ صفحة
قياس القطع	:	١٧ × ٢٤
الطبعة	:	الطبعة الأولى
سنة الطباعة	:	١٤٤٦ هـ/ ٢٠٢٥ م

DĀRUL WILDĀN

لُبَابُ الْبَيَانِ

شرح على أقسام الاستعارة

للشيخ حسين بن محمد النماوي المالكي

تأليف :

الإمام العالم العلامة قدوة الجاويين

الشيخ محمد نووي بن عمر البنتني الشافعي

اعتنى به :

أبو أرشد ذني ولدان الجمفاكي البنتني

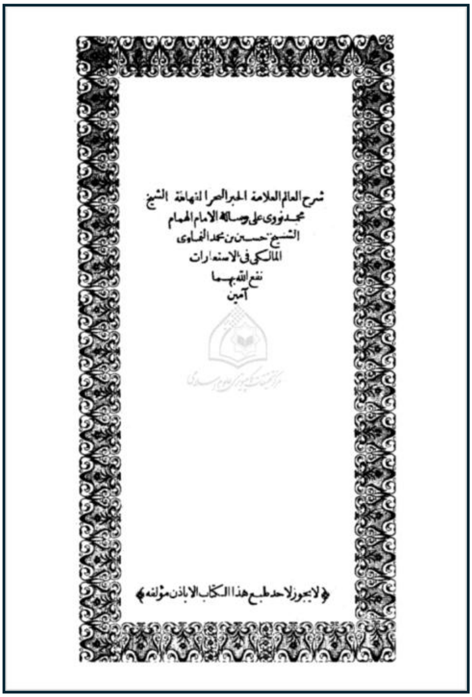
DĀRUL WILDĀN

ٱللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَيْهِ

صورة النسخة المطبوعة المعتمدة

طُبعت في المطبعة البهية بمصر، سنة ١٣٠١ هـ في حياة الشارح

تم تحميلها من قناة «صيد الفوائد» على التليغرام، جزى الله صاحبها خير الجزاء



شرح العالم العلامة الحبر البحر الفهامة الشيخ
محمد نووى على رسالة الامام الهمام
الشيخ حسين بن محمد النماوى
المالكى فى الاستعارات
نفع الله بهما
آمين

لا يجوز لاحد طبع هذا الكتاب الا باذن مؤلفه







الحمد لله على آلائه والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه (وبعد) فقد تم طبع
شرح العالم العلامة الشيخ محمد نووى على رسالة الامام الهمام الشيخ حسين النماوى
فى الاستعارات وذلك بالمطبعة البهيه بجوار القطب الدردير بمصر المحميه
ادارة حضرة محمد افندى مصطفى وشريكه على ذمة الفاضل الشيخ
عبد الغنى بتصحيح الفقير احمد المكبى فى شهر رمضان المعظم
سنة ١٣٠١ من هجرة النبى
صلى الله عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

....

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الهادي إلى بيان معاني الإشارات والألغاز، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي حبه حقيقة وما عداه مجاز، وعلى آله وأصحابه الذين بذلوا أرواحهم في رضا الله تعالى فلا يتأخرون عن البراز (أما بعد).

فهذا شرح على أقسام الاستعارة، سميته: «**لباب البيان**»، فأقول وبالله التوفيق راجيا من الله تعالى أن يسلك بنا أنفع طريق.

(بسم الله الرحمن الرحيم)، و«الرحمن الرحيم» مشتقان من «الرحمة» وهو بمعنى التفضل والإحسان، وهو مجاز مرسل من إطلاق السبب وإرادة المسبب، لأن حقيقة الرحمة التي هي رقة القلب مستحيلة على الله تعالى، فكل ما استحال مبدؤه عليه تعالى يراد به غايته، والرقة في القلب غايتها التفضل والإحسان. و«الرحمن» لم يستعمل في غيره تعالى إلا لكفر المستعمل، كقول أهل اليمامة خطابا لمسيلمة الكذاب، من بحر البسيط:

حَظَّيْتَ بِالْمَجْدِ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ أَبًا ❊ وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَرٰى لَا زِلْتَ رَحْمَانَا

وقد رد بعض الأدباء هذا البيت بقوله من بحر البسيط:

خَصَّصْتَ بِالْمُقْتِ يَا ابْنَ الْأَخْبَثِيْنَ أَبًا ❊ وَأَنْتَ شَرُّ الْوَرٰى لَا زِلْتَ شَيْطَانَا

يقول الفقير إلى مولاه الغني عما سواه حسين بن محمد النُّماوي المالكي: أحمد مَن حقيقةُ الحمد له ولغيره مجاز واستعارة، وأصلي على من ارتوى الأنام من بحر بلاغته ولم تبلغ قراره، وعلى آله وأصحابه الذين آووه ونصروه وعرفوا مقداره، وبعد: فهذه رسالة على سبيل الإيجاز في أقسام الاستعارة التي هي قسم من المجاز.

(**يقول الفقير**) أي: دائم الفقر أو كثير الفقر (**إلى مولاه الغني عما سواه**) إذ لا يلحقه نقص (**حسين بن محمد النماوي**) بضم النون (**المالكي**) أي: وهو يتعبد على مذهب مالك بن أنس: (**أحمد مَن حقيقةُ الحمد له ولغيره مجاز واستعارة**) لأن الكمال: إما قديم فهو وصفه تعالى، وإما حادث فهو فعله تعالى، والكل له تعالى. (**وأصلي على من ارتوى الأنام**) أي: شرب (**من بحر بلاغته**) أي: فصاحته ﷺ (**ولم تبلغ**) أي: البلاغة (**قراره**) أي: مستقر البحر من الأرض (**وعلى آله**) أي: أتباعه من المسلمين (**وأصحابه الذين آووه**) أي: أنزلوه ﷺ في المدينة (**ونصروه**) بالجهاد وغيره (**وعرفوا مقداره**) ﷺ فعظموه غاية التعظيم (**وبعد**):

(**فهذه**) أي: المجموعة في الذهن، أي: العقل (**رسالة**) أي: كتاب صغير جدا (**على سبيل الإيجاز**) أي: الاقتصار (**في أقسام الاستعارة التي هي قسم من المجاز**) وهو في الأصل مصدر ميمي يصلح للزمان والمكان والحدث، ثم نقل للكلمة المستعمل في غير ما وضعت له، ولم يختلف في أن الزمان ليس منقولا عنه لعدم المناسبة بينه وبين هذه الكلمة، وإنما اختلف: هل المنقول منه المكان أو الحدث؟ فقال بالأول الخطيب القزويني والثاني الشيخ عبد القاهر، وعليه فالمناسبة بين المنقول عنه إلى المنقول إليه

فأقول وبالله التوفيق وبيده أَزِمَّة التحقيق: ....

أنه إما بمعنى اسم الفاعل أو بمعنى اسم المفعول، وأما على الأول فالمناسبة بين المنقول عنه والمنقول إليه أن هذه الكلمة طريق لحضور معناها المجازي، ونوقش بأن مقتضى ذلك أن تسمى الحقيقة مجازا أيضا، بل هي أولى بالتسمية بذلك لأنها طريق لحضور معناها بواسطة القرينة. وأجيب: بأن علة التسمية لا توجبها بخلاف علة الوصفية فإنها توجبها، والفرق بينهما أن الأولى مجرد مناسبة ولا كذلك الثانية، فإذا سميتَ شخصا بـ«عبد الله» لاتصافه بالعبودية له تعالى فلا يلزم أن يسمى غيره بذلك وإن كان متصفا بها، وإذا وصفتَ شخصا بكونه أحمر لاتصافه بلون الحمرة لزم أن يتصف بذلك كل من اتصف باللون المذكور، فتدبر.

(**فأقول**)، وهو مفرع على مقدر، والتقدير: وها أنا أشرع في المقصود فأقول (**وبالله التوفيق**) أي: وما كوني موفقا إلا بالله. والتوفيق: خلق الطاعة في العبد أو خلق قدرة الطاعة في العبد. والخذلان ضده. (**وبيده**) أي: بقدرته (**أزمة التحقيق**) أي: خيوط إتيان القول الحق. و«الأزمة» بشدة الميم جمع «زمام».

❊ ❊ ❊

اعلم أن المجاز إما مفرد، وهو: الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب، وإما مركب، ....

[المجاز]

(اعلم أن المجاز إما) قول (مفرد) اسما كان أو فعلا أو حرفا كـ«أسد» و«نطق» و«في جذوع». (وهو الكلمة المستعملة في غير ما) أي: معنى (وضعت) أي: الكلمة (له في اصطلاح التخاطب) أي: تخاطب المستعمل، بكسر الميم، فخرج المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح الآخر غير الذي يفهم به التخاطب كالصلاة إذا استعملها المخاطب لعرف الشرع في الدعاء، فإنها تكون مجازا لاستعماله في غير ما وضع له شرعا وإن وضع له لغة، ولابد في الاستعمال من اعتبار نوع العلاقة، أي: المناسبة بين المعنى الذي وضعت الكلمة له، والمعنى الذي لم توضع له لإخراج الغلط نحو «خذ هذا الفرس» مشيرا إلى كتاب، لأن هذا الاستعمال ليس لملاحظة علاقة فإنه ليس بمجاز، ولابد أيضا من القرينة المانعة عن إرادة ما وضعت الكلمة له لإخراج الكناية، وهي: لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة المعنى الحقيقي مع ذلك اللازم، نحو قولك: «زيد كثير الرماد» وهو كناية عن الكرم، وذلك دليل على كثرة إحراق الحطب تحت القدور، وهو دليل على كثرة الطبخ، وهو دليل على كثرة الأكلة، وهو دليل على كثرة الضيوف، وهو دليل على الكرم. ومثل ذلك قولك: «زيد جبان الكلب» فإن عدم نباح الكلب دليل على أنه يؤالف من كثرة الداخلين على زيد وهو دليل على كرمه.

(وإما مركب) أي: إسنادي سواء كان خبريا نحو: «بنى الأمير القصر» أو إنشائيا

وهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه تمثيل كما سيأتي.

والمجاز المفرد: إن كانت علاقته غير المشابهة فهو المجاز المرسل، كـ«اليد» إذا استعملت في النعمة، لأنها بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة، لأن النعمة منها تصدر، .....

نحو: «يا هامان ابن لي صَرحا[١]». (**وهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي**) أي: بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة (**تشبيه تمثيل**)، وهو ما يكون وجه الشبه فيه منتزعا من متعدد للمبالغة في التشبيه. (**كما سيأتي**) في آخر الكتاب.

(**والمجاز المفرد: إن كانت علاقته**) المصححة (**غير المشابهة**) أي: بين المجازي والمعنى الحقيقي (**فهو المجاز المرسل**)، وسمي بذلك لأنه أرسل، أي: أطلق عن ادعاء أن المشبه من جنس المشبه به، أو أرسل عن التقييد بعلاقة مخصوصة، لأن علاقاته كثيرة، بخلاف الاستعارة فليس لها إلا علاقة واحدة وهي المشابهة فقط.

(**كـ«اليد»**) الموضوعة للجارحة المخصوصة (**إذا استعملت في النعمة لأنها**) أي: اليد (**بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة، لأن النعمة منها**) أي: اليد (**تصدر**) وتصل إلى المقصود بها كما في قوله ﷺ لأزواجه: «أَسْرَعُكُنَّ بي لحوقا أطولكن يدا» أي: أكثركن عطاء، وكـ«اليد» إذا استعملت في القدرة نحو: «للأمير يد» أي: قدرة.

[علاقات المجاز المرسل]

وعلاقات المجاز المرسل ترجع إلى عشرة، وقد نظمها العلامة السجاعي من بحر الوافر بقوله:

---

(١) قوله: (**صرحا**) بفتح الصاد أي: القصر العالي.

....

علاقات المجاز تعد عشرا * وما قد زاد يرجع وهي كل
وجزء مع مجاورة وأول * كذا السبب المسبب ما يحل
محل آلة واختم بما قد * يكون عليه نحو اليُتْمِ فَاتْلُ

- فمثال استعمال اسم الكل في الجزء قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُوْنَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾،[١] وقوله في الحديث القدسي: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين» أي: قسمت الفاتحة.
- ومثال استعمال الجزء في الكل نحو قوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾، أي: صل في الليل.[٢]
- ومثال تسمية الشيء باسم مجاوره نحو: «شربت من الراوية»[٣] أي: المزادة، وهي القربة الكبيرة التي يوضع فيها الماء، وهي في الأصل اسم للبعير الذي يحملها.
- ومثال تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه في الزمان المستقبل نحو: ﴿إِنِّيْ أَرَانِيْ أَعْصِرُ خَـمْرًا﴾[٤]، أي: عصيرا يؤول إلى الخمر.

=

(١) قوله: (**يجعلون أصابعهم في آذانهم**) أي: أناملهم، فـ«الأصابع» مجاز مرسل من إطلاق الكل وإرادة الجزء، والقرينة حالية، وهي استحالة جعل الأصابع وإدخالها بتمامها في الآذان عادة.

(٢) قوله: (**قم الليل، أي: صل في الليل**) فـ«قم» مجاز مرسل من إطلاق الجزء وإرادة الكل، لأن القيام أحد أركان الصلاة فأطلق الجزء وهو القيام، وأريد الكل وهو الصلاة.

(٣) قوله: (**شربت من الراوية... إلخ**) ففيه مجاز مرسل من إطلاق الشيء وهو «الراوية» وإرادة ما يجاورها وهو «المزادة»، فـ«الراوية» كلمة مستعملة في غير معناها الحقيقي لعلاقة المجاورة بين المعنى الحقيقي وهو البعير الذي يحمل المزادة، والمجازي وهو المزادة، لأن المزادة جاورها الراوية، والقرينة المانعة عن إرادة المعنى الأصلي قوله «شربت»، فإن الراوية لا يمكن الشرب منها، وإنما الشرب مما يجاورها الراوية وهو المزادة.

(٤) قوله: (**إني أراني أعصر خمرا ...إلخ**) فـ«خمرا» مجاز مرسل، علاقته اعتبار ما يؤول إليه، وقرينته المانعة عن

* ومثال تسمية الشيء باسم سببه نحو: «رعينا الغيث» أي: النبات الذي سببه الغيث[١]، ومنه قولهم: «أكل فلان الدم» أي: الدية التي سببها الدم.
* ومثال تسمية الشيء باسم مسببه نحو: «أمطرت السماء نباتا»[٢] أي: غيثا، يكون النبات مسببا عنه.
* ومثال تسمية الشيء باسم ما يحل فيه نحو: ﴿وَأَمَّا الَّذِيْنَ ابْيَضَّتْ وُجُوْهُهُمْ فَفِيْ رَحْمَةِ اللهِ﴾[٣]، أي: في الجنة التي تحل بها الرحمة، أي: الأنس والفرح واللذة، وذلك حال الجنة.
* ومثال تسمية الشيء باسم محله نحو: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾[٤]، أي: أهل ناديه الحال فيه،

إرادة أن الخمر استعملت في معناها الحقيقي قوله «أعصر»، والخمر لا تعصر لأنها سائل، وإنما الذي يعصر هو العنب الذي يؤول ويتحول بالعصر إلى خمر.

(١) قوله: (**رعينا الغيث ...إلخ**) فـ«الغيث» كلمة مستعملة في غير معناها الحقيقي، وذلك الغير هو النبات، لعلاقة بين المعنى الحقيقي وهو المطر، والمجازي وهو النبات، وهي السببية، لأن الغيث، أي: المطر سبب وجود النبات وظهوره، فإطلاق الغيث على النبات مجاز مرسل علاقته السببية، وقرينته المانعة عن إرادة المعنى الحقيقي قوله «رعينا»، فإن الغيث لا يرعى وإنما يرعى النبات الذي كان الغيث سبب وجوده وظهوره.

(٢) قوله: (**أمطرت السماء نباتا**)، فيه إطلاق المسبب وهو النبات وأريد به السبب وهو الغيث، فـ«النبات» كلمة مستعملة في غير معناها الحقيقي لعلاقة المسببية بين الحيقي والمجازي وهو الغيث، لأن النبات مسبب عن الغيث، فهو مجاز مرسل علاقته المسببية، والقرينة المانعة على أن «النبات» في المثال هو المعنى الحقيقي قوله «أمطرت السماء»، فإن السماء لا تمطر نبات، وإنما تمطر غيثا يتسبب عنه النبات.

(٣) قوله: (**وَأَمَّا الَّذِيْنَ ابْيَضَّتْ وُجُوْهُهُمْ فَفِيْ رَحْمَةِ اللهِ ... إلخ**)، «الرحمة» في الأصل: الرقة والنعمة، لا يحل فيها الذين ابيضت وجوههم لأنها معنى من المعاني، وإنما هم يحلون في مكان الرحمة الذي يراد به في الآية الجنة. فإطلاق «الرحمة» وإرادة محلها، أي: الجنة مجاز مرسل من إطلاق الحال وإرادة المحل، والقرينة لفظية وهي كلمة «في».

(٤) قوله: (**فليدع ناديه ... إلخ**)، فإن معنى «النادي» الحقيقي هو مكان الاجتماع، ولكن المقصود به هنا من يحل

وإن كانت علاقته المشابهة فهو استعارة، فهي اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي لعلاقة المشابهة، وكثيرا ما تطلق الاستعارة على المعنى المصدري، وهو استعمال المشبه به في المشبه مثلا فحينئذ تكون مصدرا يشتق منه.

و«النادي»: المجلس.

- ومثال تسمية الشيء باسم آلته نحو: ﴿وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الآخِرِيْنَ﴾، أي: ذكرا حسنا.[1]

وأرجع بعضهم العلاقات إلى اثنين: الجزئية وعلاقة اللزوم، أي: التلاصق.

(**وإن كانت علاقته**) أي: المجاز المفرد (**المشابهة**) بين المعنى الحقيقي والمجازي (**فهو**) أي: المجاز (**استعارة**).

(**فهي**) أي: الاستعارة (**اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي لعلاقة المشابهة**)، فعلى هذا تطلق الاستعارة ويراد بها لفظ المشبه به كـ«أسد» في قولنا: «رأيت أسد يرمي» فإنه استعمل في الرجل الشجاع، والعلاقة بينهما المشابهة في الجراءة، أي: القوة، فالجراءة هي وجه الشبه.

(**وكثيرا ما تطلق الاستعارة على المعنى المصدري، وهو استعمال**) اسم (**المشبه به في المشبه مثلا**) وهو فعل المتكلم (**فحينئذ**) أي: حين إذ تطلق الاستعارة على المعنى المصدري الذي هو الاستعمال (**تكون**) أي: الاستعارة (**مصدرا يشتق منه**).

في هذا المكان من عشيرة أبي جهل وأنصاره، فهو مجاز مرسل من إطلاق المحل وإرادة الحال، والقرينة قوله تعالى: «فليدع»، فإن النادي يستحيل أن يدعى.

(١) قوله: (**واجعل لي لسان صدق ... إلخ**)، فإطلاق اللسان آلةَ القول وإرادة الأثر الناتج عنه وهو القول أو الكلام مجاز مرسل، علاقته الآلية.

وأركانـها: مستعار منه، ومستعار له، ومستعار. فإذا قلت: «رأيت أسد في الحمام»، فالمستعار منه: الأسد، والمستعار له: الرجل الشجاع، ولفظ الأسد: مستعار. وتنقسم الاستعارة باعتبارات إلى عشرة أقسام مشهورة وأما غيرها مثل التهكمية والتمليحية ....

[أركان الاستعارة]

(**وأركانها**) أي: الاستعارة ثلاثة: (**مستعار منه**) وهو المشبه به، (**ومستعار له**) وهو المشبه، (**ومستعار**) وهو لفظ المشبه به، لأنه بمنزلة اللباس الذي استعير من أحد فألبس غيره. (**فإذا قلت: «رأيت أسد في الحمام»، فالمستعار منه: الأسد، والمستعار له: الرجل الشجاع، ولفظ الأسد: مستعار**).

واعلم أن الاستعارة: في الألفاظ، والتشبيهَ في المعاني، لأنه الدلالة على اشتراك أمر لأمر في معنى على وجه المماثلة لا على طريق الاستعارة، فإن الاستعارة وإن كان الدلالة على ذلك إلا أنـها لا تسمى تشبيها اصطلاحا.

[أقسام الاستعارة]

(**وتنقسم الاستعارة**) من حيث هي (**باعتبارات**) مختلفات (**إلى عشرة أقسام**)، تسعة في المجاز المفرد، وواحد في المجاز المركب، (**مشهورة**) أي: معروفة بين من له إلمام[1] في علم البيان، (**وأما غيرها**) أي: العشرة (**مثل التهكمية**) وهو ما يقصد منها السخرية والاستهزاء، (**والتمليحية**) وهو ما يقصد منها التمليح والظرافة، نحو قولك للجبان: «ما أشبهه بالأسد» وللبخيل: «إنه حاتم»، فكل من هذين المثالين صالح للتمليح والتهكم،

---

(١) قوله: (**إلمام**) وهو مصدر «ألمّ» بتشديد الميم، يقال: ألم بالمعنى، أي: عرفه.

وغير ذلك فلا يخرج عن هذه العشرة المذكورة، فمن عرف هذه أغنته عن غيرها.

الأول: إلى تحقيقية وتخييلية.

فالتحقيقية هي: ما تحقق معناها حسا كالمثال السابق، أو عقلا نحو: ﴿اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ﴾، أي: الدين الحق، وهو ملة الإسلام، وهذا ....

وإنما يفرق بينهما بحسب المقام، فإن كان القصد باستعمال اللفظ في ضد معناه إلى ملاحة وظرافة فتمليح، وإن كان القصد إلى استهزاء وسخرية فتهكم، وذلك تنزيل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح أو تهكم بعد انتزاع الشبه من نفس التضاد. (**وغير ذلك**) كالقرينة نحو: «رأيت قمرا يقرأ»، والغريبة نحو قوله: «سالت بأعناق المطيّ الأباطح» استعار سيلان السيول الواقعة في الأباطح التي هي محال سيلان الماء لسير الإبل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة. (**فلا يخرج**) أي: غير العشرة (**عن هذه العشرة المذكورة**) في هذه الرسالة. (**فمن عرف هذه**) أي: العشرة (**أغنته عن غيرها**).

[الاستعارة التحقيقية والتخييلية]

القسم (**الأول**) من العشرة ينقسم (**إلى**) قسمين: (**تحقيقية وتخييلية**).

(**والتحقيقية هي: ما**) أي: استعارة (**تحقق معناها حسا**) أي: في الخارج بحيث يحس بحساسة البصر، وذلك (**كالمثال السابق**) في قولك: «رأيت أسدا في الحمام». فإن المستعار له وهو الرجل الشجاع محقق حسا يمكن أن يشار إليه إشارة حسية. (**أو عقلا**) وهو ما يحكم العقل بأنه ذو تحقق لكونه ثابتا في نفسه كالأمور الاعتبارية، وذلك (**نحو: ﴿اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ﴾، أي: الدين الحق، وهو ملة الإسلام، وهذا**) أي: الدين

أمر متحقق عقلا، ويقابلها التخييلية، وهي: ما لم يتحقق معناها حسا ولا عقلا بل هي مستعمل في أمر وَهْمي محض كـ«أظفار المنية»، فإن استعمال «الأظفار» في أمر توهم إثباته للمنية.

الحق وهو المستعار له (**أمر متحقق عقلا**) أي: لا حسا. وتقرير هذه الاستعارة أن تقول: شُبّه الدين الحق بالصراط المستقيم، أي: الطريق الواضح بجامع أن كل من سلك فيه أوصله إلى المطلوب وهو النجاة، واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو الصراط المستقيم للمشبه وهو الدين الحق.

وأشار إلى القسم الثاني بقوله: (**ويقابلها**) أي: التحقيقية (**التخييلية، وهي: ما لم يتحقق معناها حسا ولا عقلا بل هي مستعمل في أمر وَهْمي محض**) أي: لا يشوبه شيء من التحقق العقلي أو الحسي (**كـ«أظفار المنية»**) في قول الهذلي من بحر الكامل:

وَإِذَا المَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا ❊ أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيْمَةٍ لَا تَنْفَعُ

(**فإن استعمال «الأظفار» في أمر توهم إثباته للمنية**) أي: في شيء متوهم للموت شبيه بالأظفار الحقيقية. وتقول في التقرير: شبه في النفس معنى المنية بمعنى الأسد في اغتيال النفوس بالقهر في كل من غير تفرقة بين النافع من الناس والضار منهم، فلا يبقيان النافع لنفعه ولا يهلكان الضار لضره، فأثبت للمنية الأظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال في الأسد بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه، فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية، وإثبات الأظفار لها استعارة تخييلية.

❊ ❊ ❊

الثاني: إلى مصرحة ومكنية. لأن المذكور إن كان هو المشبه به واستعمل في المشبه، فهي مصرحة، نحو: «رأيت أسدا يرمي».

وإن كان المذكور هو المشبه فهي: مكنية، نحو: «أنشبت المنية أظفارها»، فذكر المشبه وهو «المنية»، وطوي المشبه به وهو «الأسد»، ودل عليه بذكر لازمه وهو «الأظفار» تخييلا.

[الاستعارة التصريحية والمكنية]

القسم (**الثاني**) من العشرة ينقسم (**إلى**) قسمين: (**مصرحة**) ويقال لها: تصريحية أيضا (**ومكنية**) ويقال لها بالكناية أيضا:

(**لأن المذكور إن كان هو المشبه به واستعمل في المشبه**) أي: أريد من المشبهِ به المشبهُ (**فهي**) أي: الاستعارة (**مصرحة، نحو: «رأيت أسدا يرمي»**)، فصرح في هذا لاستعمال بذكر المشبه به فقط، وهو لفظ «أسد». فيقال في تقريرها: شبه الرجل الشجاع بالأسد بجامع الجراءة في كل، واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو لفظ «أسد» للرجل الشجاع استعارة تصريحية، فالتشبيه بين المعاني، والاستعارة للفظ، وقوله: «يرمي» قرينة مانعة من إرادة الأسد الحقيقي.

(**وإن كان المذكور هو المشبه فهي**) أي: الاستعارة (**مكنية**) أي: مخفية (**نحو**) قولك: (**«أنشبت المنية أظفارها»، فذكر المشبه وهو «المنية»**) أي: الموت، (**وطوي المشبه به**) أي: لم يذكر المشبه به (**وهو «الأسد»، ودل عليه**) أي: المشبه به (**بذكر لازمه وهو «الأظفار» تخييلا**)، وإضافة «الأظفار» إلى «المنية» على طريق المجاز، لأن

قال السكاكي: الاستعارة أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الآخر مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به الرجل ....

«المنية» هي الموت، وهو أمر معنوي غير محسوس، و«الأظفار» من الأمور المحسوسة فلا تناسب المنية وإنما تناسب السبع.

وتقرير الاستعارة على مذهب السلف أن تقول: شبهت المنية وهي الموت بالسبع بجامع أن كلا يكون به الاغتيال أي: الهلاك، وحذف المشبه به وهو السبع ورمز له، أي: أشير إليه بذكر شيء من لوازمه وهو «الأظفار»، فـ«الأظفار» قرينة دالة على السبع المحذوف، وتسمى استعارة تخييلية، فصدق على السبع المشبه به المحذوف أنه لفظ مستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة، غاية الأمر أن الاستعمال بالقوة لا بالفعل لأن السبع لم يذكر بالفعل لكن لما دلت «الأظفار» عليه نزل ذلك منزلة استعماله، والمشبه به لما لم يذكر كان خفيا، فالكناية والمكنية في كلامهم بمعناه اللغوي، وجعلوا ذلك في مقابلة المصرحة والتصريحية، لأن تلك يصرح فيها بالمشبه به ويحذف المشبه، والمكنية بعكسها.

(**قال**) يوسف (**السكاكي: الاستعارة أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الآخر**) المتروك (**مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به**) كما تقول: «في الحمام أسد» فأنت تريد (**الرجل**) الشجاع مدعيا أنه من جنس الأُسُود، فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه، وكما تقول: «أنشبت المنية أظفارها» تريد بـ«المنية» السبع بادعاء السبعية لها، فتثبت لها ما يخص السبع المشبه به وهو «الأظفار»، أي: لما شبه «المنية» بالسبع

وهذا الضابط شامل لجميع أقسام الاستعارة، وأما ذكر طرفي التشبه فلا ينافي الاستعارة في المفرد إلا إذا ذكرا على وجه ينبئ عن التشبه، ....

في الاغتيال أخذت القوة المفكرة تصور المنية بصورة السبع، وتثبت أن للمنية أظفارا شبيهة بأظفار السبع الحقيقية.

وحاصل مذهب السكاكي: أن قرينة المكنية مستعملة في أمر وهمي متخيل، فإذا قلت: «أنشبت المنية أظفارها» مثلا شبهت المنية بالسبع فتخيل العقل أن لها أظفارا كالسبع، فشبهت الأظفار المتخيلة بالأظفار الحسية، واستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه، فهي استعارة تصريحية تخييلية عنده، وهكذا يصنع في كل قرينة للمكنية، وإنما كانت الاستعارة تصريحية لأنه قد أطلق اسم المشبه به وهو الأظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة، والقرينة إضافتها إلى «المنية».

والاستعارة تفارق الكذب بالبناء على التأويل في دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به، ولا تأويل في الكذب، وبنصب القرينة على إرادة خلاف الظاهر، بخلاف الكذب فإن قائله لا ينصب قرينة على إرادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره. (**وهذا الضابط**) أي: الذي ذكره السكاكي (**شامل لجميع أقسام الاستعارة، وأما ذكر طرفي التشبيه**)، وهما المشبه والمشبه به (**فلا ينافي الاستعارة في المفرد إلا إذا ذكرا على وجه ينبئ عن التشبه**) بأن يكون المشبه به خبرا عن المشبه ولو منسوخا، أو حالا أو صفة أو مضافا للمشبه كلجين الماء، أو بين المشبه به بالمشبه صريحا أو ضمنا كقوله

وإلا فلا ينافيها، كما في قوله: «قد زرّ أزاره على القمر». المشبه وهو الضمير الراجع إلى الحبيب، والمشبه به وهو «القمر» لكن لا على وجه ينبئ عن التشبيه. وأما نحو «زيد أسد» فاختلف فيه، قيل: ومختار السعد أنه استعارة.

تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾، فإنه قد بين الخيط الأبيض بالفجر وفي ضمنه يتبين الخيط الأسود بالليل، فهذا كله من باب التشبيه البليغ لا الاستعارة. (**وإلا، فلا ينافيها**) أي: الاستعارة (**كما في قوله**) أي: أبي الحسن ابن طباطبا العلوي الحسني، من بحر المنسرح، وأجزاؤه: مستفعلن مفعولات مستفعلن مرتين.

لَا تَعْجَبُوا مِنْ بِلَى غِلَالَتِهِ ❋ (**قَدْ زرَّ أَزْرَارهُ عَلَى الْقَمَرِ**)

والغِلالة هي شعار تلبس تحت الدروع، وهو المسمى الآن السديري، وأهل المغرب تستعمله مسدودا، وأهل مصر تستعمله بالزرائر، وبلا الغلالة ذوبانها، فذكره (**المشبه وهو الضمير**) في «غلالته» و«أزراره» (**الراجع إلى الحبيب، والمشبه به وهو القمر، لكن لا على وجه ينبئ عن التشبيه**) بل على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلا حتى أن كل ما يترتب على المشبه به من النهي عن المتعجب يترتب على المشبه أيضا.

(**وأما نحو «زيد أسد»**) بحذف أداة التشبيه (**فاختلف فيه قيل: ومختار السعد**) التفتازاني (**أنه**) أي: نحو ذلك (**استعارة**)، فـ«زيد» مدعى بأنه فرد من أفراد الأسد، الذي هو المشبه به.

....

وحاصل ذلك أن الاستعارة وإن كانت علاقتها المشابهة ابتداء مبنية على تناسي التشبيه انتهاء، وادعاء أن المشبه من جنس المشبه به وفرد من أفراده مبالغة في اتصافه بوجه الشبه، فالتشبيه إنما يجري في المعاني واللفظ كثوب أخذ عارية من هذا لهذا حيث ادعى أنه لا فرق بينهما، ولذا كانت الاستعارة ألطف أنواع المجاز، فلا يذكر فيها وجه الشبه ولا أداته لفظا ولا تقديرا، وإلا كان تشبيها لا استعارة اتفاقا.

واعلم أن المراد بالتشبيه الذي يجب تناسيه في الاستعارة التشبيه الذي لأجله وقعت الاستعارة لا كل تشبيه، فلا محذور في قولك: «رأيت أسدا في الحمام مثل الفيل في الضخامة» ولا في قولك: «جاورت بحرا كأنه متلاطم الأمواج»، لأن التشبيه في الثاني إنما دخل في الترشيح، وإثبات الملايمات كما يكون بطريق الجزم يكون بطريق الظن.

قال السعد: لا نسلم «زيد أسد» لإثبات الأسدية لزيد حتى يمتنع الحمل، لأن الأسد ليس مستعملا في معناه بل في معنى الشجاع، والأصل «زيد رجل شجاع كالأسد» فحذفنا المشبه وهو شجاع، واستعملنا اسم المشبه به فيه، فيكون استعارة بقرينة حمله على زيد، كما أن قولنا: «رأيت أسدا» لا نعني به أنه استعارة لزيد مثلا إذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة له على خصوصه لا أنه استعارة لشخص موصوف بالشجاعة صادق بزيد وغيره، لأن مبني الاستعارة على الانتقال من الملزوم إلى اللازم، فالذهن إنما ينتقل للازم المشبه به وهو وجه الشبه لكونه أخص أوصافه مشتهرا به، ووجه الشبه إنما يدل على مطلق ذات قام بها، ويدل على ذلك تعلق الجار بالمشبه به في قوله: «أسد علي» فإن معناه مجترئ لا الأسد الحقيقي.

ومختار السيد أنه تشبيه مؤكد، وفي الحقيقة الخلف لفظي، لأن من نظر إلى تقدير أداة التشبيه حكم بأنه تشبيه، ومن لم يقدرها وقال: إنه تأسي التشبيه، وادعى الاتحاد كان استعارة، فتأمل.

(ومختار السيد) الجرجاني والمحققين (أنه تشبيه مؤكد) وبليغ أيضا لا استعارة، والاستعارة إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوّا عنه صالحا لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام، فقولك: «زيد أسد» مثلا ظاهره إثبات الأسدية لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فلا يصح الكلام إلا إذا كان لإثبات الشبه، فكان خليقا بأن يسمى تشبيها مجازا، بخلافها نحو: «لقيت أسدا» مما لم يجمع فيه بين الطرفين فإنك لم تثبت معنى الأسد لشيء بل صوغ الكلام لإثبات اللقي واقعا على نفس الأسد الحقيقي وهو ليس ممتنعا فلا يعلم أنه تشبيه إلا بعد نظر، وتأمل في القرائن.

(وفي الحقيقة الخلف لفظي، لأن من نظر إلى تقدير أداة التشبيه حكم بأنه) أي: نحو ذلك (تشبيه، ومن لم يقدرها) أي: أداة التشبيه (وقال: إنه تأسي التشبيه) أي: صار التشبيه نسيا منسيا (وادعى الاتحاد) أي: ادعى أن المشبه صار من جنس المشبه به (كان) أي: نحو ذلك (استعارة، فتأمل).

والحاصل: أن أصل الاستعارة تشبيه، فالاستعارة متفرعة عليه. فأركان التشبيه أربعة: وجه، وأداة، وطرفان؛ نحو: «زيد كالأسد في الجراءة»، فالوجه هو المعنى المشترك بين الطرفين وهو الجراءة، والأداة هي الكاف و«كأن» و«مثل» وما في معناه،

....

والطرفان زيد والأسد. وإن حذف من التشبيه ماعدا المشبه به نحو: «رأيت أسدا» صار استعارة تصريحية، أو حذف منه ماعدا المشبه نحو: «أظفار المنية نشبت بفلان» صار استعارة بالكناية، ولكن لا يسمى حين إذ صار استعارة بالتشبيه، لأن الاستعارة مبنية على كون التشبيه صار نسيا منسيا بادعاء أن المشبه صار من جنس المشبه به، والأكثر في التشبيه حذف وجهه نحو: «زيد كالبدر» ويسمى حينئذ مجملا، وقد يذكر نحو: «زيد كالبدر في الحسن» ويسمى مفصلا، وقد تحذف الأداة والوجه معا نحو: «زيد بدر» ويسمى بليغا ومؤكدا أيضا، ومنه ما أضيف المشبه به إلى المشبه بعد حذف الأداة كقول الشاعر من بحر الكامل:

والريح تعبث بالغصون وقد جرى ❋ ذهب الأصيل على لجين الماء

أي: الريح تميل الغصون برفق، وقد جرى صفرة الوقت بعد العصر، وشعاع الشمس فيه على ماء كالفضة في الصفاء والبياض.

وقد تذكر الأداة ويسمى مرسلا لإرساله، أي: إطلاقه من المبالغة والتأكيد الذي هو مستفاد من حذف أداة التشبيه، إما مقبول وهو الوافي بإفادة الغرض كأن يكون المشبه به أعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال، أو أتم شيء في وجه الشبه في إلحاق الناقص بالكامل، أو مسلم لحكم فيه معروف عند المخاطب في بيان الإمكان؛ وإما مردود وهو ما يكون قاصرا عن إفادة الغرض بأن لا يكون على شرط المقبول.

وأعلى مراتب التشبيه حذف وجهه وأداته بدون حذف المشبه نحو: «زيد أسد»،

الثالث إلى: أصلية وتبعية، لأن اللفظ المستعار إن كان اسم جنس فأصلية نحو: «أسد» إذا استعير للرجل الشجاع و«حاتم» للكريم في قولنا: «رأيت أسدا في الحمام وحاتما في قومه».

ومع حذف المشبه نحو: «أسد» في مقام الإخبار عن زيد، ثم الأعلى بعد هذه المرتبة حذف إحداهما كذلك نحو: «زيد كالأسد» ونحو: «كالأسد» ونحو: «زيد أسد في الشجاعة» ونحو: «أسد في الشجاعة»، ولا قوة في ذكر الأداة والوجه جميعا، إما مع ذكر المشبه أو بدونه نحو: «زيد كالأسد في الشجاعة» ونحو: «كالأسد في الشجاعة» خبرا عن زيد.

[الاستعارة الأصلية والتبعية]

القسم (**الثالث**) من أقسام الاستعارة العشرة ينقسم (**إلى**) قسمين: (**أصلية**) وهي ما قامت بنفسها (**وتبعية**) وذلك (**لأن اللفظ المستعار إن كان اسم جنس**) أي: اسما غير مشتق كالمصدر والأعلام المشتهرة بنوع وصفة (**فأصلية**) أي: فالاستعارة أصلية (**نحو: «أسد» إذا استعير للرجل الشجاع، و«حاتم» للكريم في قولنا: «رأيت أسدا في الحمام»**) فيقال: شبه الرجل الشجاع بالأسد بجامع الجراءة في كل، واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو الأسد للمشبه وهو الرجل الشجاع استعارة تصريحية أصلية، وقولنا: «في الحمام» قرينة. (**«وحاتما في قومه»**) أي: رجلا جوادا، شبه هذا الرجل بحاتم وادعى أنه فرد من أفراده كما في ادعاء أن الرجل الشجاع فرد من أفراد الحيوان المفترس، فاستعير لفظ «حاتم» لهذا الرجل استعارة تصريحية أصلية.

فهذه: استعارة أصلية ومصرحة وتحقيقية. وإن لم يكن اسم جنس، بأن كان فعلا أو ما يشتق منه أو حرفا فتبعية، مثال الأولين: «الحال نطقت بكذا» أو «ناطقة»، ....

تنبيه: حاتم هذا هو: ابن عبد الله ابن الحشرج طائي جاهلي، وابنه عدي صحابي، وكذا بنت حاتم التي أكرمها النبي ﷺ.

تتمة: يقاس على «حاتم»: «حسان» الذي اشتهر بالفصاحة، و«مادر» الذي اشتهر بالبخل، و«عرقوب» الذي اشتهر بالكذب في الوعد، و«باقل» الذي اشتهر بالعجز عن الإفصاح عما في الضمير. حكي أنه اشترى ظبيا بإحد عشر درهما، وحمله على كتفه بيديه، فسئل: بكم اشتريته؟ فلم ينطق بل فتح كفيه يشير بعدد العشرة وأخرج لسانه ليتم الإشارةَ للأحد عشر، فانفلت الظبي.

(**فهذه**) المذكورة (**استعارة أصلية**) لأنـها جرت في اسم جامد غير مشتق (**ومصرحة**) لأنـها لفظ مستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابـهة، وسميت تصريحية لأنه صرح فيها بالمشبه به (**وتحقيقية**) لأن المستعار له محقق حسا.

(**وإن لم يكن**) المستعار (**اسم جنس، بأن كان فعلا أو ما يشتق منه**) كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (**أو حرفا فتبعية**) فالتشبيه في الأولين لمعنى المصدر وفي الثالث لمعناه (**مثال الأولين: «الحال نطقت**) أي: دلت (**بكذا» أو «ناطقة»**) أي: دالة على كذا، شبهت الدلالة بالنطق في إيضاح المعنى المراد وإيصاله في الذهن، فاستعير لفظ النطق للدلالة بعد تقرير إدخال الدلالة في جنس النطق، أي: يقدر ذلك، أي: استعارة النطق، فليس التصريح بالمصدر بلازم، واشتق من «النطق» «نطقت» بمعنى

استعير النطق فيهما للدلالة، فجرت الاستعارة أوّلا تقديرا في المصدر المذكور، وتبعية ذلك في الفعل وشبهه، ولذا سميت تبعية.

ومثال الحرف قولك: «زيد في نعمة»، فالمشبه هو النعمة، والمشبه به متعلق معنى «في» وهو الظرفية الحقيقة، أعني الاستقرار، فكأنه قيل: «زيد في مكان» فجرت الاستعارة أوّلا في متعلق معنى الحرف المذكور، وتبعية ذلك في لفظ «في».

«دلت»، و«ناطقة» بمعنى «دالة»، و«الحال» قرينة على أن المراد من «النطق»: الدلالة، لأن الحال لا تنطق. (**استعير النطق فيهما**) أي: الماضي واسم الفاعل (**للدلالة، فجرت الاستعارة أوّلا تقديرا في المصدر المذكور، وتبعية ذلك في الفعل وشبهه، ولذا سميت تبعية**)، وأيضا أن الاستعارة الأصلية تعتمد التشبيه، والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه وبكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه. وأما التبعية فكأنها ليست استعارة لكونها لم تعتمد التشبيه بالنظر لذاتها، فلذا كانت تبعية.

ومثال الاستعارة في اسم المفعول قولك: «زيد مقتول» وتريد بذلك: «مضروب ضربا شديدا» بقرينة الحال. وتقول في إجراء الاستعارة من هذا المثال: شبه الضرب الشديد بالقتل في الشدة، واستعير اسم القتل للضرب الشديد، أي: يقدر ذلك، واشتق من «القتل» «مقتول» بمعنى «مضروب ضربا شديدا»، وعلى هذا: القياس.

(**ومثال الحرف قولك: «زيد في نعمة»، فالمشبه هو النعمة، والمشبه به متعلق معنى «في» وهو الظرفية الحقيقية، أعني الاستقرار، فكأنه قيل: «زيد في مكان» فجرت الاستعارة أوّلا**) تقديرا (**في متعلق معنى الحرف المذكور، وتبعية ذلك في لفظ «في»**) أي:

والتحقيق أن المراد بمتعلق معنى الحرف ما يعبر به عن معناه كالظرفية في المثال وابتداء الغاية ....

فتقدر استعارة لفظ الظرفية للاستعلاء مثلا، ثم يستعار الحرف تبعا لتلك الاستعارة، قال بعضهم: وهذا مبني على الذهول التام أو قلة الاهتمام بتحقيق المقام، وإلا فلا حاجة لجريانها في لفظ المتعلق إذ لا يفيد إلا تكثير الكلفة، بل إنما هي راجعة لمجرد التشبيه الحاصل بالسراية من تشبيه المتعلق، أي: بخلاف استعارة المصدر عند القوم، فقد يقال لها فائدة، وهي اشتقاق الفعل المستعار منه، وإن كان يكفي اعتبار استعارته تبعا لمجرد التشبيه.

ويقال في نحو: «زيد في نعمة» شبهت النعمة بالظرف، فسرى التشبيه إلى تلبسها، فتستعار «في». ويقال: «في جذوع النخل» شبهت الجذوع بالظرف، فسرى التشبيه لتلبس السحرة بالجذوع، وتلبس الظرف بالمظروف، فتستعار «في» تبعا لذلك التشبيه.

والحاصل: أن الاستعارة في مثل ذلك إما تبعية بهذا الطريق أو بطريق القوم، وهو اشتراط الاستعارة في المتعلق، أو بطريق العصام المكتفى بمجرد التبعية في المتعلق من غير استعارة للفظه؛ وإما مكنية على مذهب السكاكي بأن كانت استعارة الحرف تابعة لاستعارة المجرور، فكان المجرور استعارة بالكناية، و«في» تخييلا.

(**والتحقيق**) كما قال السكاكي والطيبي (**أن المراد بمتعلق معنى الحرف ما**) أي: معنى كلي (**يعبر به عن معناه**) أي: الحرف، عند تفسيره (**كالظرفية في المثال**) أي: في معنى «في» (**وابتداء الغاية**) في معنى «من»، فإنه متعلق معنى «من»، والانتهاء في معنى

والعلية والغرضية.

«إلى»، والاستعلاء في معنى «على» (**والعلية والغرضية**) في معنى «كي».

فهذه الكليات متعلقات لمعاني هذه الحروف لكون معانيها جزئيات لها، وليست هذه المعاني الكلية معانيَ للحروف، إذ الحرف لا يؤدي إلا معنى جزئيا، وإلا لما كانت حروفا، بل أسماء.

ومثال الاستعارة في الحرف قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوْعِ النَّخْلِ﴾، فاستعمال «في» بدل «على» مجازٌ في الحرف، لأن مادة التصليب تتعدى بـ«على» لا بـ«في»، وتقريرها أن تقول: شبه الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة في التمكن، فسرى التشبيه من هذين المطلقين للجزئين المخصوصين، وهما استعلاء خاص وظرفية خاصة، أي: بلا تشبيه فعل فاعل، بل بطريق السريان، فيعتبر التشبيه الفعلي بين المطلقين، ولا يعتبر بين الجزئيين، فاستعير لفظ «في» الموضوعة لظرفية جزئية خاصة، وهو المشبه به الخاص لاستعلاء جزئي خاص، وهو المشبه الخاص، وهو المتعلق بالتصليب، والجذوع في هذا المثال استعارة تصريحية تبعية، وقيل لها: تبعية لتبعيتها للتشبيه المطلق لا للاستعارة لأنه ليس هنا استعارة سوى استعارة «في» لـ«على».

والمثال الآخر قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُوْنَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾، وتقول في تقرير هذه الاستعارة: شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه، ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للمشبه به أغنى ترتب علة الالتقاط الغائية عليه، فجرت الاستعارة أولا في العلية والغرضية، وتبعيتها في اللام كما مر في «نطقت

الرابع تنقسم إلى: مطلقة وهي: ما لم تقترن بصفة تلايم المستعار له والمستعار منه نحو: «عندي أسد». ومجردة، وهي: ما قرنت بما يلايم المستعار له؛ ....

الحال» فصار حكم اللام حكم الأسد، حيث استعيرت لما يشبه العلية، وصار متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور، كذا في شرح تلخيص المفتاح.

[الاستعارة المطلقة والمجردة والمرشحة]

القسم (**الرابع تنقسم**) أي: الاستعارة (**إلى**) ثلاثة أقسام:

(**مطلقة**) أي: حقيقة (**وهي: ما لم تقترن بصفة**) أي: معنوية (**تلايم**) أي: تناسب المشبه (**المستعار له و**) المشبه به (**المستعار منه نحو: «عندي أسد»**) إذا كانت القرينة حالية سميت الاستعارة مطلقة لإطلاقها عن التقييد بشيء من ملايمات المستعار منه والمستعار له.

(**ومجردة، وهي: ما قرنت بما يلايم**) المشبه (**المستعار له**) نحو: «رأيت أسدا يرمي» إذا كانت القرينة حالية لأن التجريد كالترشيح إنما يكون بعد تمام الاستعارة، ونحو: «رأيت أسدا في الحمام له سلاح»، فقوله «له سلاح» تجريد لأنه من ملايمات المستعار له، وهو الرجل الشجاع، وسميت هذه مجردة لتجريدها عن بعض المبالغة لما فيه من ضعف دعوى الاتحاد الذي في الاستعارة لبعد المشبه عن المشبه به بذكر ملايم المشبه، وكذلك قيل: إن التجريد إذا اقترن بما يفيد الاتحاد كان ترشيحا، كما في قول أبي الفضل محمد بن الحسين بن العميد في غلام حسن قام على رأسه يظلله، من بحر المنسرح:

قامت تظللني من الشمس * نفس أعز عليّ من نفسي

ومرشحة، وهي ما قرنت بما يلايم المستعار منه. وقد اجمعت المجردة والمرشحة في قوله:

لَدٰى أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ مُقَذَّفٍ * لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ

فقوله: «شاكي السلاح» تجريد لأنه بما يلايم المستعار له وهو الرجل الشجاع، وقوله: «له لبد أظفاره لم تقلم» ترشيح لأن هذا مما ....

قامت تظللني ومن عجب * شمس تظللني من الشمس

وذلك لأن التظليل وإن كان من ملايمات المشبه لكنه لما اقترن بما يفيد الاتحاد وهو التعجب عد ترشيحا.

(**ومرشحة، وهي ما قرنت**) بعد تمام الاستعارة بذكر القرينة المانعة أو المعينة (**بما**) أي: بشيء (**يلايم**) أي: يناسب المشبه به (**المستعار منه**)، وتمسى الاستعارة بذلك لتقويتها بذكر الملايم، وكما يطلق الترشيح على نفس اللفظ الملايم يطلق على ذكره، ومن هذا الاشتقاق نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾، استعير الاشتراء للاستدلال والاختيار، ثم فرّع على ذلك ما يلايم الاشتراء من الربح والتجارة.

(**وقد اجمعت المجردة والمرشحة في قوله**) أي: الشاعر من بحر الطويل.

(**لَدٰى أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ مُقَذَّفٍ * لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ**)

(**فقوله: «شاكي السلاح»**) أي: تام السلاح (**تجريد لأنه**) وصف (**بما يلايم المستعار له وهو الرجل الشجاع، وقوله: «له لبد أظفاره لم تقلم» ترشيح لأن هذا**) الوصف (**مما**

يلايم المستعار منه وهو الأسد الحقيقي، وأما قوله: «مقذف» فإن كان معناه أنه قذف به كثيرا إلى الوقائع فهو تجريد، وإن كان معناه أنه قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة فهو ترشيح، ....

يلايم المستعار منه وهو الأسد الحقيقي)، و«اللبد» جمع «لبدة» وهو ما تلد من شعر الأسد على منكبيه، والتقليم مبالغة القلم وهو القطع، والتمثيل في الاجتماع بهذا يتم إذا قطع النظر عن قوله: «مقذف» وعن قوله: «أظفاره لم تقلم».

(وأما) إن نظر لهما فلا يتم التمثيل به لما هو في حيز الإطلاق، فـ(قوله: «مقذف» فإن كان معناه أنه) أي: الأسد أو الشأن (قذف به) أي: الأسد، أي: رمى بنفسه (كثيرا إلى الوقائع) أي: الحروب بآلة حرب (فهو تجريد) لأن قوله: «مقذف» ملايم للرجل الشجاع، وكذا إن أريد بذلك رمى في الحروب بواسطة كثرة اللحم، فصار له جسامة ونبالة، (وإن كان معناه) أي: «مقذف» (أنه) أي: الأسد (قذف باللحم ورمي به) أي: رمي من بعد باللحم ليأكله خوفا منه (فصار) أسدا (له جسامة) أي: عظيم الجثة (فهو ترشيح) لأن قوله: «مقذف» حينئذ ملايم للأسد، وكذا إن أريد بقوله: «مقذف» الذي رمى نفسه في الوقائع من غير آلة الحرب، وأما إن أريد به الذي رمى باللحم بمعنى عظيم الجثة كان ملايما للطرفين فلا يكون ترشيحا ولا تجريدا، لأن شرط التسمية بذلك اختصاص الوصف بأحدهما، وإلا فلا يمسى بأحدهما ولا بكليهما، وكذا إن أريد به الذي رمي بنفسه إلى الوقائع كثيرا سواء كان بآلة حرب أم لا، ومثل ذلك المذكور قوله: «أظفاره لم تقلم» فإن أريد به «لم يدخلها أصلا» كان ترشيحا لأنه يلايم المشبه به، وإن

والترشيح أبلغ منهما ومن الجمع بين التجريد والترشيح لاشتماله على تحقيق المبالغة

أريد بنفي التقليم كناية عن القوة كان تجريدا، فإن التقليم كناية عن الضعف، يقال: «فلان مقلم الأظفار» أي: ضعيف، وإذا نفى الضعف عن ذات ثبت لها القوة. وهناك صورة تكون الاستعارة فيها مطلقة حكما، وهي التي قرنت بما يلايم المشبه والمشبه به نحو: «رأيت أسدا شاكي السلاح له لبد»، فإن هذه الاستعارة مجردة لاقترانها بالتجريد وهو «شاكي السلاح»، ومرشحة لاقترانها بالترشيح وهو «له لبد»، فهي استعارة مطلقة حكما لأنه لما تعارض الترشيح والتجريد تساقطا ما لم يكن أحدهما أكثر كَمًّا أو كيفًا.

مثال أكثرية الترشيح نحو: «رأيت أسدا شاكي السلاح، له لبد، أظفاره لم تقلم»، ومثال أكثرية التجريد نحو: «رأيت أسدا في الحمام يغتسل شاكي السلاح، له لبد»، وانظر مثال الأكثر كيفا من كل منهما، وهو ما إذا كان أحدهما أقوى من الآخر في الدلالة على الاختصاص كالتعجب والنهي عنه، فإن كان الترشيح أقوى باعتبار ما يتابدر للذهن والملايمة كانت مرشحة، وإلا كانت مجردة، وجوّز بعضهم حالة التساوي بترجيح السابق لسبقه بالتقوية والتضعيف.

تنبيه: لا التباس بين قرينة المصرحة والترشيح لأن القرينة حينئذ من ملايمات المشبه، والترشيح من ملايمات المشبه به، ولا بين قرينة المكنية والتجريد، لأن قرينتها من ملايمات المشبه به، والتجريد من ملايمات المشبه.

(**والترشيح أبلغ منهما**) أي: أكثر مبالغة على انفرادهما (**ومن الجمع بين التجريد والترشيح**) كما قاله الشيخ سعد الدين (**لاشتماله**) أي: الترشيح (**على تحقيق المبالغة**)

في التشبيه بذكر ملايم المشبه به، والإطلاق أبلغ من التجريد. وهذه الأقسام التسعة جارية في المجاز المفرد.

وأما الاستعارة التمثيلية فهي: المركب المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي، تشبيه تمثيل كما يقال للمتردد في أمر: «ما لي أراك تقدم رِجْلا وتؤخر أخرى»، ....

أي: تثبيتها (في التشبيه بذكر ملايم المشبه به) لأنه مبني على تناسي التشبيه، وادعاء أن المستعار له نفس المستعار منه لا شيء لشبيه به.

(والإطلاق أبلغ من التجريد)، والإطلاق والتجريد مع الترشيح متكافئان، والمجاز أبلغ من الحقيقة، والكناية أبلغ من التصريح، ثم إن الاستعارة أبلغ من التشبيه لأنـها مجاز، والتشبيه حقيقة، والمراد بالأبلغية إفادة زيادة تأكيد للإثبات ومبالغة في الكمال في التشبيه.

(وهذه الأقسام التسعة جارية في المجاز المفرد)، والعاشر جار في المجاز المركب الإسنادي، وهو ما ذكره بقوله:

[الاستعارة التمثيلية]

(وأما الاستعارة التمثيلية فهي) اللفظ (المركب) تركيبا إسناديا، أما غيره فداخل في المفرد، (المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي) أي: بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة (تشبيه تمثيل) وهو ما كان وجه الشبه به فيه هيئة منتزعة من عدة أمور للمبالغة في التشبيه (كما يقال للمتردد في أمر: «ما لي أراك تقدم رِجْلا وتؤخر أخرى») ومعناه الحقيقي: تقدم رجلك تارة وتؤخرها أخرى، وهذا المعنى ليس مرادا، وإنما المراد

شبه صورة تردده في ذلك الأمر بصورة تردد من قام ليذهب، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخرها أخرى، فاستعمل في صورة التردد الكلام الدال بالمطابقة على صورة من قام ليذهب، إلى آخر ما مضى، ويسمى المجاز المركب التمثيل لكون وجهه منتزعا من متعدد على سبيل الاستعارة.

التردد. (**شبه صورة تردده في ذلك الأمر بصورة تردد من قام ليذهب**) لحاجة (**فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد**) أي: الذهاب (**فيؤخرها**) أي: الرجل تارة (**أخرى، فاستعمل في صورة التردد الكلام الدال بالمطابقة على صورة من قام ليذهب**) وقُلْ ذلك مستمرا (**إلى آخر ما مضى**) أي: فتارة يقدم رجله وتارة تؤخرها.

(**ويسمى**) أي: هذا (**المجاز المركب التمثيل لكون وجهه**) وهو هيئة الإقدام تارة والإحجام تارة أخرى (**منتزعا من متعدد**) وهو ما زاد على الواحد (**على سبيل الاستعارة**) أي: من حيث علاقة المشابهة، فإنه قد ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه كما هو شأن الاستعارة لا من حيث التركيب فقط، فإنه لا اسم له عند القوم، وإنما خصت الاستعارة التمثيلية بهذا الاسم مع أنه لا توجد استعارة بدون تمثيل، أي: تشبيه، مبالغة في التنويه بشأنها حتى كان ماعداها في نظر البلغاء ليس تشبيها، فكأنه بالنسبة لها كالعدم، ولأنها مثار فرسان البلاغة، حتى أنه لا يرضى من عنده حلاوة البيان ولو بطرف اللسان أن يأتي بالاستعارة المفردة مع إمكان المركب. وشرط هذه التسمية فُشُوُّ الاستعمال في الاستعارة دون التشبيه، وهذا كما يسمى استعارة تمثيلية يسمى مثلا.

❊ ❊ ❊

ولم يقسموا المجاز المركب إلى مرسل واستعارة كما قسموا المفرد إليهما، قال السعد: ولا مانع، لأنه كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص، فالمركبات موضوعة بحسب النوع، فإذا استعمل المركب في غير الموضوع له فلابد أن يكون ذلك لعلاقة،

(**ولم يقسموا**) أي: أهل البيان (**المجاز المركب إلى مرسل واستعارة كما قسموا**) المجاز (**المفرد إليهما**) كما تقدم. (**قال السعد**) التفتازاني، واسمه مسعود بن عمر: (**ولا مانع**) من التقسيم إليهما، (**لأنه**) أي: الشأن (**كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص**) أي: المعين، (**فالمركبات موضوعة بحسب النوع، فإذا استعمل المركب في غير الموضوع له فلابد أن يكون ذلك**) أي: الاستعمال (**لعلاقة**) أي: مناسبة بين المعنى الأصلي وهو المنقولُ عنه والمعنى الفرعي وهو المنقول إليه لإخراج الغلط نحو: «خذ هذا الكتاب» عند إرادة «أعطني هذا الثوب»، ولابد أن يكون مع قرينة مانعة من إرادة الموضوع له لإخراج الكناية المركبة كقول السائل: «إني محتاج»، فإنه لفظ مركب كناية عن الطلب، ولم يوضع له حقيقة، وليس مجازا، إذ القرينة وهو حال السائل لا تمنع من إرادة المعنى الحقيقي مع الطلب. قوله: «في غير الموضوع له» أي: في غير المعنى الأصلي الذي وضع المركب له حقيقة فخرجت الحقيقة المركبة، وخرج أيضا التعريض نحو: «المسلم من سلم المسلمون من يديه ولسانه» فإنه غير مستعمل في ذلك، بل اللفظ مستعمل في حقيقته وملوّح به إلى المعنى العرض، وخرج أيضا الأخبار المستعملة في لازم الفائدة كقولك لمن حفظ القرآن: «حفظت القرآن» فإن دلالته على أنه عالم بحفظه القرأن بطريق العقل.

فإن كانت هي المشابـهة فاستعارة، وإلا فغير استعارة.

(**فإن كانت هي**) أي: العلاقة (**المشابهة**) بين الطرفين (**فاستعارة**) أي: فالمجاز المركب استعارة تمثيلية، لأنه استعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية، ولأن وجه الشبه فيه هيئة منتزعة من متعدد، (**وإلا**) بأن كانت علاقة المجاز المركب غير المشابـهة (**فغير استعارة**) ولـم يوجد للقوم تسمية له باسم يخصه، بل قالوا: إنه يسمى مجازا مرسلا مركبا.

والحاصل: أن العلاقة بين الكلام المركب الموضوع لمعنى والمعنى الآخر الذي استعمل فيه، إن كانت تلك العلاقة غير المشابـهة فلا تسمى استعارة، بمعنى أنه ليس له اسم عندهم يخصه، أما إن كانت العلاقة مشابـهة فإنه يسمى استعارة تمثيلية، ويصح أن يمثل للأمرين بقولك: «إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى» حيث استعمل هذا التركيب لمن تردد بين أمرين: الفعل والترك، فإن لاحظت أن العلاقة مشابـهة كانت استعارة تمثيلية، وإن لاحظت غيرها كان مجازا مرسلا، وبيان ذلك أن قولك: «أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى» معناه الحقيقي تقدم رجلك تارة وتؤخرها أخرى، وهذا المعنى ليس مرادا، وإنما المراد التردد، فإن لاحظت أنه يلزم من تقديم الرجل وتأخيرها التردد، وأنك ذكرت هذا الكلام وأردت لازمه وهو التردد فإنه يكون مجازا مركبا من ذكر الملزوم وإرادة اللازم، ولا يسمى استعارة، وإن لاحظت أن العلاقة مشابـهة كان ذلك الكلام استعارة تمثيلية، وتقريرها أن تقول: شبه حال الشخص المتردد في الأمر الذي يقدم عليه تارة ويرجع عنه تارة أخرى تقدما وتأخرا معنويين بحال رجل قام ووقف

قال: وهو كثير في الكلام كالجمل الخبرية التي تستعمل في غير الإخبار، انتهى.

يتردد في الذهاب، فصار يقدم رجله تارة ويؤخرها تارة أخرى، والجامع بينهما مطلق التردد في كل، واستعير التركيب الدال على المشبه به هو «إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى» بدلا عن التركيب الدال على المشبه وهو «إني أراك تتردد»، فالأمر تعزم عليه تارة وترجع عنه أخرى على طريق الاستعارة التصريحية التمثيلية.

(**قال**) أي: السعد التفتازاني (**وهو**) أي: غير الاستعارة (**كثير في الكلام كالجمل الخبرية التي تستعمل في غير الإخبار، انتهى**) أي: قول السعد، وذلك بأن أريد من الجمل الخبرية الإنشاء، كقول أبي تمام، من بحر الطويل:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِيْنَ مُصْعِدٌ * جَنِيْبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوْثَقُ

ومعنى «هواي»: «مهويي» بثلاث ياآت، ياآن من نفس الكلمة، والواحد ياء المتكلم، وذلك أخصر من «الذي أهواه» ونحو ذلك، والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن، والحبيب على الرحيل، و«الركب» اسم جمع لـ«راكب» وهو أصحاب الإبل في السفر دون غيرها من الدواب، ولا يطلق على ما دون العشرة بل على العشرة فما فوقها، و«اليمانين» جمع «يماني» حذف إحدى بل ياءَيه وعوّض عنها الألف المتوسطة، و«مصعد» بمعنى: مبعد ذاهب في الأرض، و«الجنيب»: المجنون المستتبع، أي: الذي استتبعه الغير وأخذه معه، و«جثماني» أي: شخصي، و«موثق» أي: مقيد.

فهذا المركب موضوع للإخبار، والمراد منه إنشاء التحزن والتأسف على مفارقة المحبوب، فقد استعمل في غير ما وضع له لعلاقة الضدية، إذ الإخبار يضادد الإنشاء،

....

أو لعلاقة السببية، لأن الضد سبب في حضور ضده بالبال، ويجوز أن تكون المكنية مركبة كما أن المصرحة كذلك، لأنه لا مانع من ذلك عقلا كما في قول الله تعالى في سورة تنزيل: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾. قال التفتازاني في حواشي الكشاف: أصل الكلام «أمن حق عليه كلمة العذاب فأنت تنقذه» جملة شرطية دخلت عليها همزة الإنكار، والفاء فاء الجزاء، ثم دخلت الفاء التي في أولها للعطف على محذوف دل عليه الكلام، أي: أأنت مالك أمرهم فمن حق عليه كلمة العذاب فأنت تنقذه، فوضع «من في النار» موضع الضمير للتأكيد وللدلالة على أن من حكم عليه بالعذاب كالواقع في النار، فنزل استحقاقهم العذاب في الدنيا منزلة الدخول في النار في الآخرة على طريق المكنية في المركب، وحذف المركب الدال على المشبه به ورمز إليه بذكر شيء من لوازمه وهو الإنقاذ لأنه من ملايماته.

والتمثيل على سبيل الاستعارة أبلغ من التمثيل الذي على غير سبيل الاستعارة، وأبلغ أنواع الاستعارة التمثيلية، وتليها المكنية فهي أبلغ من التصريحية لاشتمالها على المجاز العقلي، ومطلق الاستعارة أبلغ من الكناية لأنـها كالجامعة بين كناية واستعارة ولأنـها مجاز بخلاف الكناية، وأبلغ أنواع الكناية ما طلب فيه نسبة ثم صفة ثم ما لم يكن فيه واحد منهما.

❊ ❊ ❊

واعلم أن اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد قد يكون مجازا مرسلا وقد يكون استعارة باعتبار علاقتين. فإذا أطلق «المشفر» على شفة الإنسان، فإذا قصد تشبيهها بمشفر الإبل في الغلظ فهو استعارة، وإن أريد أنه من إطلاق المقيد على المطلق كإطلاق

(**واعلم أن اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد قد يكون مجازا مرسلا وقد يكون استعارة باعتبار علاقتين**) مشابهة وغير مشابهة، وذلك كلفظ «مشفر» في الأصل اسم لشفة البعير النازلة عن أختها.

(**فإذا أطلق «المشفر»**) أي: استعمل (**على شفة الإنسان**) كزيد مثلا لكبرها وغلظها كان ذلك مجازا، (**فإذا قصد تشبيهها**) أي: شفة الإنسان (**بمشفر الإبل في الغلظ**) والكبر (**فهو**) أي: إطلاق المشفر على ذلك بقصد التشبيه (**استعارة**) لعلاقة المشابهة، بأن تشبه شفة زيد مثلا بشفة البعير النازلة عن أختها، ونستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه استعارة تصريحية أصلية.

(**وإن أريد**) بإطلاق المشفر على شفة الإنسان (**أنه**) أي: الإطلاق (**من إطلاق المقيد على المطلق**) والخاص على العام كان إطلاق المشفر مجازا مرسلا، بأن تنقل لفظ «مشفر» من شفة البعير الغليظة السفلى إلى مطلق شفة غليظة، فإن استعمل في شفة مخصوصة وهي الغليظة من الإنسان كان مجازا مرسلا بمرتبة، أي: بنقل واحد، ثم إن نقل من ذلك المطلق إلى شفة زيد مثلا كان مجازا مرسلا بمرتبتين، أي: نقلين، ويقال لهذا المجاز علاقته الإطلاق والتقييد والعموم والخصوص لاستعمال المشفر في مطلق شفة غليظة، وهو العموم، ثم تقييدها بعد ذلك بشفة زيد، وهو الخصوص. (**كإطلاق**

«المَرسن» على الأنف من غير قصد إلى التشبيه فهو مجاز مرسل، لأن المرسن في الأصل موضع المرسن من أنف الفرس، فهو مقيد بالفرس، ثم أطلق على أنف الإنسان.

فهذه أقسام الاستعارة العشرة المشهورة، شرحناها مع أمثلتها باختصار ليسهل تناولها، وأسأل الله أن ينفع بها كل من قرأها وحصلها.

«**المرسن**») بفتح الميم وكسر السين، وهو موضع (**على الأنف**) أي: أنف الإنسان (**من غير قصد إلى التشبيه**) لكثرة الاستعمال (**فهو**) أي: إطلاق «المشفر» و«المرسن» على ذلك (**مجاز مرسل**) لأن علاقته حينئذ غير مشابهة. (**لأن المرسن في الأصل**) أي: أصل اللغة (**موضع المرسن**) أي: الحبل (**من أنف الفرس، فهو**) أي: المرسن (**مقيد بالفرس، ثم**) كثر الاستعمال حتى (**أطلق**) أي: استعمل (**على أنف الإنسان**)، وقيل: مرسن الإنسان، يقال: «فعلت ذاك على رغم مرسنه»، وكذلك نحو: «نطقت الحال بكذا» إن أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلالة لازمة له، فيكون مجازا مرسلا.

* * *

(**فهذه**) أي: المذكورات (**أقسام الاستعارة العشرة المشهورة**) بين من له معرفة في علم البيان (**شرحناها**) أي: بيناها (**مع أمثلتها**) وإجرائها في بعض المواضع (**باختصار**) أي: بتقليل اللفظ (**ليسهل**) على الطالبين (**تناولها**) أي: فهمها.

(**وأسأل الله**) سبحانه وتعالى (**أن ينفع بها**) أي: بهذه الأقسام المذكورة في هذا الكتاب (**كل من قرأها**) على المعلمين والمتعلمين ومن طالعها (**وحصلها**) بإفادة

والحمد للّه وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

واستفادة وبمطالعة وبكتابة شرحها أو حاشيتها ونسخها. (**والحمد للّه وحده**) أي: منفردا بالعلم وتصريف العالم، (**وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم**)، وأتى المصنف بالصلاة على رسول الله ﷺ رجاء للقبول لقوله ﷺ: «لو أن عبدا جاء يوم القيامة بحسنات أهل الدنيا ولم يكن فيها الصلاة عليّ ردّت عليه ولم تقبل منه»، ولقوله ﷺ: «من جعل عبادته الصلاة عليّ قضى الله له حاجة الدنيا والآخرة».

والله أعلم بالصواب، والحمد لله أولا وآخرا وباطنا وظاهرا، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

قال المؤلف حفظه الله تعالى: وقد تم تسويد شرح هذه الرسالة بكرة نهار الأربعاء سادس جمادي الآخرة، وكان ابتداؤه نهار الأربعاء في الثامن والعشرين من جمادي الأولى سنة ألف ومائتين وثلاثة وتسعين من الهجرة النبوية. والحمد لله رب العالمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وتم من النسخة ليلة الأحد بعد العشاء عشرين من شعبان في سنة ألف ومائتين وثلاثة وتسعين من هجرة من له العز صلى الله عليه وسلم.

❊ ❊ ❊

الفهرس

❊ ❊ ❊

لباب البيان

شرح على أقسام الاستعارة

DĀRUL WILDĀN
Tangerang - Banten